A40-WP/69[1]
TE/9
9/8/19

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

اللجنة الفنية

البند رقم ٣٠ من جدول الأعمال: المسائل الأخرى المعروضة على نظر اللجنة الفنية

إنشاء وكالة وطنية مستقلة للتحقيق في الحوادث والوقائع في نيكاراغوا

(ورقة مقدّمة من نيكاراغوا)

الموجز التنفيذي

تلخص هذه الورقة ما بذلته نيكاراغوا من مساعٍ لإنشاء وكالة مستقلة وظيفياً للتحقيق في الحوادث والوقائع، في إطار سعيها للامتثال للقاعدة القياسية ٣–٢ في الملحق الثالث عشر.

الإجراء: تُدعى الجمعية العمومية إلى ما يلي:

أ) أن تدعم جهود نيكاراغوا الرامية إلى تحقيق الاستقلال الوظيفي لمهام التحقيق في الحوادث والوقائع التي تقع في أراضيها؛

ب) أن تقترح على الإيكاو إعداد إرشادات لسلطات التحقيق في الحوادث لتوجيهها إلى مراعاة بيئة موقع الحادث في أنشطتها اليومية، بما في ذلك ما قد يترتب على تلك الحوادث من مخاطر صحية بشرية وما قد تلحقه بالنباتات والحيوانات من دمار. ويرتبط ذلك بما تخلفه الحوادث من مواد كيميائية وأخرى قابلة للاشتعال، فضلاً عن الأجزاء الحادة المبعثرة في مكان الحادث والتي قد تسبب آثارا ضارة ما لم تُتخذ بشأنها تدابير التخفيف المناسبة.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي الخاص بالسلامة.
الآثار المالية:	لا توجد آثار مالية على الإيكاو.
المراجع:	الملحق الثالث عشر – التحقيق في حوادث ووقائع الطيران الملحق التاسع عشر – إدارة السلامة الوثيقة Doc 9756 – دليل التحقيق في حوادث ووقائع الطائرات اتفاقية الطيران المدني الدولي (الوثيقة Doc 7300) القانون ٩٨٨ (إصلاح القانون ٥٩٥، القانون العام للطيران المدني)

١– المقدمة

١–١ إن دولة نيكاراغوا، إذ تدرك جوانب القصور التي تنطوي عليها عمليات التدقيق في إطار البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة (USOAP)، ترى أن معظم دول الإقليم لم تطبق بعد نظاما فعالاً للتحقيق في الحوادث والوقائع. وتشير

[1] النسختان الإنجليزية والإسبانية من هذه الورقة مقدمتان من نيكاراغوا.

نتائج التدقيق عموماً إلى نقص الموارد البشرية والمالية، والافتقار إلى التشريعات واللوائح التنظيمية المناسبة، وضرورة إنشاء وكالة مستقلة للتحقيق في الحوادث والوقائع، ووضع برنامج تدريبي للمحققين وتزويدهم بما يلزم من معدات لإجراء التحقيقات، وتبني السياسات والإجراءات والتوجيهات اللازمة في الإقليم لإجراء التحقيقات في الحوادث والوقائع.

١-٢ ومن هذا المنطلق، بذلت نيكاراغوا جهودا دائبة لضمان استقلالية عمليات التحقيق في الحوادث من خلال إنشاء سلطة تتولى هذه الأنشطة وفقاً لأحكام الملحق الثالث عشر.

١-٣ ولتحقيق هذا الهدف، تم العمل على إصلاح الإطار القانوني الوطني من خلال اعتماد القانون ٩٨٨ الذي يصلح القانون العام للطيران المدني (القانون ٩٨٨) ويضيف له أحكاماً جديدة. وينصّ هذا القانون على إنشاء الوكالة الوطنية للتحقيق في الحوادث والوقائع كهيئة فنية متخصصة لها وظيفة مستقلة عن هيئة الطيران المدني في نيكاراغوا. وتتمثل الوظيفة الرئيسية للوكالة في إجراء التحقيقات في جميع حوادث ووقائع الطيران التي تحدث على الأراضي الوطنية والمشاركة في التحقيقات في الحوادث التي تتعرض لها طائرات تابعة لنيكاراغوا في أراضٍ أجنبية، بهدف وحيد هو الوقوف على الأسباب التي أدّت إلى وقوع الحادث وليس لتحميل الخطأ أو تحديد المسؤولية القانونية.

٢- المعلومات الأساسية

٢-١ لم تكن الإجراءات التي تطبقها نيكاراغوا في إجراء التحقيقات في الحوادث والوقائع ممتثلةً لأحكام الإيكاو، لأن الإطار القانوني الوطني كان يكلف هيئة الطيران المدني بهذه المسؤولية، مما يؤدي إلى حدوث تضارب في المصالح أثناء سير الإجراءات. وبالتالي كان من الصعب إثبات حياد نتائج التحقيقات وشفافيتها أمام هيئات التدقيق والتقييم.

٣- التسلسل الوظيفي

٣-١ تخضع الوكالة الوطنية للتحقيق في الحوادث والوقائع (ANIA) إلى سلطة رئيس الجمهورية مباشرة الذي يتولى تعيين رئيس التحقيقات وتكليفه بتنظيم وإجراء وتسيير التحقيقات في الحوادث أو الوقائع. وسيحظى رئيس التحقيقات بتفويض كامل لتشكيل الفريق الفني وإجراء المقابلات والوصول غير المقيد إلى مكان الحادث وأجزاء الطائرة والوثائق الفنية وسجلات تدريب طاقم القيادة، في جملة صلاحيات أخرى.

٣-٢ وسيتوقف تشكيل فريق التحقيقات التابع للوكالة على مدى تعقيد الحادث، وقد يضمّ أخصائيين فنيين متعددي التخصصات من هيئة الطيران المدني لنيكاراغوا، للمشاركة في التحقيق بناء على طلب رئيس الوكالة، من خلال اتفاقات تعاون فني بين الهيئتين. ويلتزم جميع الموظفين المشاركين بالحفاظ على أقصى درجة من الكتمان لحماية المعلومات التي تُجمع في إطار التحقيقات، وفقاً لشروط السرية التي تتضمنها اتفاقات التعاون المبرمة لهذا الغرض.

٤- التقرير النهائي

٤-١ تعدّ الوكالة في نهاية كل تحقيق تقريراً فنياً يتضمن استنتاجاتها، بما يتناسب مع نوع وشدة الحادث أو الواقعة قيد التحقيق. وسيُعرض التقرير على رئيس الجمهورية لضمان الامتثال لتوصيات السلامة التي يتضمنها، فضلاً عن ضمان شفافية النتائج وحيادها، كهدف أساسي لمنع وقوع حوادث في المستقبل.

٤-٢ وستضمن الوكالة استكمال النهج التفاعلي في إجراءات التحقيق بنهجٍ استباقي يكفل خفض معدلات وقوع الحوادث في المستقبل من خلال اتخاذ إجراءات وقائية. ولا يتحقق ذلك بفضل الدروس المستخلصة من التحقيقات فحسب، وإنما أيضا من تحليل المعلومات التي يجري جمعها من بيانات وتجارب الدول الأخرى.

٥- الموارد

٥-١ يشكل توفر الموارد البشرية والمالية الكافية لوكالة التحقيقات شرطاً أساسياً لتحقيق استقلالها الوظيفي الكامل. وينصّ القانون ٩٨٨ على توفير الموارد اللازمة لتشغيل الوكالة وتدريب موظفيها الفنيين، لكنه لا يتضمن النفقات الباهظة التي تنطوي عليها عملية التحقيق، مثل: عمليات البحث عن الضحايا وإنقاذهم وجمع بقايا الطائرة، حيث يتكفل بهذه النفقات مشغلو الطائرة المنكوبة أو مالكها من خلال عقود التأمين الخاصة بهم.

٥-٢ وتعتمد الوكالة كذلك على المنظمات الأخرى التي توفر لها معلومات فائقة الأهمية عن الحادث، مثل الجيش والشرطة والطب الشرعي ووزارة الشؤون الخارجية وسلطات الجمارك والهجرة والمطارات، وغيرها من الوكالات، التي تحدد نوع الدعم والمعلومات التي يمكنها تقديمها، من خلال توقيع مذكرة تفاهم في هذا المجال.

٥-٣ إضافة إلى ذلك، تضمن الوكالة تدريب العاملين في جميع هذه المنظمات على مبادئ التحقيق في الحوادث لجعل التعاون في إجراء هذه التحقيقات أكثر فعالية.

٦- المهام الأخرى

٦-١ يمكن لمحققي الوكالة كذلك، في إطار وظائفهم الفنية، أن يشاركوا بشكل مباشر في المجموعة الإقليمية للتحقيق في حوادث الطيران (GRIAA)، من خلال اتفاقات ثنائية، بناء على طلب الدولة المعنية. وقد أنشئت هذه المجموعة الإقليمية مؤخراً لإقليم أمريكا الوسطى، حيث تندرج مشاركة المحققين في إطار تقديم المساعدة الفنية لفريق التحقيق الذي تشكله الدولة التي وقع فيها الحادث، وتستمر المشاركة طوال المدة التي تراها الدولة المعنية ضروريةً.

– انتهى –